تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية

د/ محمد ابراهيم مغاورى
مدرس بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية
جامعة الوادى الجديد

مقدمة البحث:

تستعمل كلمة القانون للدلالة على مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد وتصرفاتهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه والتي يترتب على مخالفتها توقيع جزاء على المخالف، وبذلك فإن القانون الرياضي المنظم للحركة الرياضية يعد مجموعة من القواعد القانونية الرياضية المنظمة للهيئات والافراد من خلال التنافس الشريف وتكافؤ الفرص، والخطاب القانوني له دور في تحديد العقوبات التى يجب أن تُنفذ على الافراد او الهيئات التى تخالف القوانين.(٦: ٣٤)

يعمل التشريع الرياضي على ضمان جودة الأنشطة المقدمة من الهيئات الرياضية حيث أصبحت الرياضة أحد أهم روافد التنمية وخاصة التنمية البشرية التي تساعد على إعداد المواطن إعداداً قوياً وسليماً قادراً على مواجهة متطلبات وأعباء الحياة العصرية كما تلعب الرياضة دوراً هاما في إثراء العلاقات الإجتماعية وتعزيز روح الانتماء وتنقل مباديء ضرورية كالتسامح والتعاون والإحترام المتبادل والعمل الجماعي، كما تعد الرياضة في الوقت الراهن مقياس لمدي تقدم الشعوب والحضارات، كما تعد أداة فعالة لتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم وتعتبر الفرق الرياضية سفراء لبلدها في مختلف المحافل الدولية والعالمية، بل وأصبحت الرياضة جزء لايتجزأ من الدخل القومي والصناعة ولها عائد قوي من خلال تشابك العلاقات المؤسسية (العقود، حقوق الرعاية، حقوق البث ... وغيرها) والهيئات الرياضية هي المصانع التي تقوم عليها هذه الصناعة.

كما تشهد الحركة الرياضية تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريعات والقوانين حيث اصبحت القواعد القانونية ترتبط بكل المجالات الصحية والتربوية والثقافية والإقتصادية، ويرى البعض أن القوانين والتشريعات غير مناسبة للمجال الرياضي، وأنها بعيدة عن الممارسة الرياضية إلا في إطار القوانين التنظيمية للألعاب مثل كرة القدم والسلة والطائرة ٠٠ إلخ ولكن أصبح هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارس العمل الرياضي بل ومؤثر كذلك في الإنتاج القومي في كثير من الدول المتقدمة، ويعد الميثاق الأولمبي هو الذي يحكم عمل الحركة الأولمبية ولابد أن يتم مرعاة المبادىء الرئيسية للميثاق عند وضع السياسة التشريعية للحركة الرياضية. (٣: ١٨)

وتُعد الدعامة القانونية جزءاً لايجزأ من المنظمة او المؤسسة ككل ليس على المستوى الرياضى فى الاونة الاخيرة بعدما اتسعت دائرة الرياضة لتشمل جميع نواحى الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية وغيرها لأى مجتمع كما يتحدد دور التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل في المجال الرياضي في توضيح كيفية إنشاء وتكوين الهيئات الأهلية الرياضية والشروط التى يجب أن تتوافر في هذه الهيئات والأهداف الأساسية التي يجب أن تحققها هذه الهيئات ودورها في المجتمع وتعمل أيضاً على تحديد

اختصاصات ومسؤوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها ويوضح طبيعة العلاقة بين الهيئات الأهلية الرياضية وبين الأجهزة الحكومية أو بينها وبين الهيئات الدولية والشروط الواجب توافرها في القانون وأهمية تطبيق ذلك في المجال الرياضي وكذلك نجد أهمية الجانب القانونى في إبرام العقود للمحترفين من اللاعبين ومدربين وأجهزة فنية، وكذلك إبرام عقود وشركات التسويق الرياضى والاعلانات التجارية والاندية واللوائح التنظيمية للاحداث الرياضية، وحقوق الرعاية والبث التليفزيونى والعائدات الاقتصادية المختلفة للأفراد والهيئات الرياضية. (٦: ٣٧-٣٩)

مشكلة البحث :

ينقسم تصنيف التشريع بصفة عامة الى ثلاثة انواع هم: التشريع الدستوري والتشريع العادي والتشريع الفرعي(اللوائح)، وتتدرج فيما بينها من حيث الأهمية، حيث التشريع الدستوري يأتى في المرتبة الأولى يليه التشريع العادي ثم التشريع الفرعي، ونتيجة لهذا التدرج يلتزم كل نوع منها-شكلا وموضوعا -أحكام التشريع الاسمي منه أي يوافقه شكلا وموضوعا وعلى ذلك يجب أن يصدر التشريع الأدنى من السلطة التي أعطاها التشريع الأسمي هذا الاختصاص وأن يصدر طبقا للإجراءات المنصوص عليها فيه وهذا هو المقصود بالموافقة من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فيجب ألا يتضمن التشريع الأدنى أحكاما تخالف أحكام التشريع الاسمي والرقابة على صحة التشريعات تعنى التأكد من هذا الاتفاق أي أنه يبحث القضاء ما إذا كانت لائحة ملتزمة شكلا وموضوعا بأحكام التشريع الدستوري والتشريع العادي وأيضًا تقرر ما إذا كان التشريع العادي متفقاً مع التشريع الدستوري أم لا. (٤: ١٠١-١٠٥)

والسياسة التشريعية هي هدف الجهة المختصة بالتشريع نحو إصدار وتطبيق السياسة العامة العليا وذلك بمجالاتها المتنوعة في مختلفة المناحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال سنها التشريعات فالسياسة العامة من الصعب أن تُفرض ويتم تطبيقها إلا من خلال تشريع تتميز قواعده القانونية بمجموعة من الخصائص تجعل تطبيق هذه السياسة ملزمًا من هنا يتضح أن التشريعات المكتوبة هي الأداة التي يتم من خلالها أو بواسطتها تطبيق السياسة العامة في المناحي. (٢: ٢٥)

أما بالنسبة للتشريع العادى ينقسم الى قانون عام وقانون خاص ويندرج تحت كل منهم تصنيفات مرتبطة بهم وكذلك اللوائح تجد ثلاث انواع من اللوائح لوائح الضبط ولوائح تنظيمية ولوائح تنفيذية أما بالنسبة للمجال الرياضى لايوجد تصنيف واضح للتشريعات الرياضية ويحاول الباحث وضع تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية يعمل على إبراز مكانة وأهمية التشريعات الرياضية، حيث أصبح تصنيف التشريعات الرياضية أمرا هاما للقائمين على إدارة الرياضة وذلك من أجل توضيح طبيعة تنظيم المؤسسات الرياضية ودورها واختصاصتها وتبعيتها وفقا للهرم التنظيمى على المستوى المحلى أو الاقليمى أو القارى أو الدولى أو العالمى، ومن أجل صياغة وصيانة الحقوق الخاصة بالمؤسسات الرياضية بقطاعاتها المختلفة، ووضع القواعد والأسس التي تضمن استمرار الرياضة والمؤسسات القائمة عليها من حيث شرعيتها وضمان إستقرارها سواء أكان ذلك من الناحية الدستورية أم المنهجية، وتوضيح دور ومكانة التشريعات الرياضية فى تنظيم

وضبط المجال التشريعى الرياضى على المستوى المحلى والدولى، وتوسيع قاعدة المشاركة فى مجال التشريعات الرياضية ووضع أسس لتصنيف التشريعات الرياضية من أجل وضع أطر للبنية التشريعية فى المجال الرياضى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية من خلال:

- التعرف على اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية
- التعرف على اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية
- وضع تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية

تساؤلات البحث:

- ماهى اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية ؟
- ماهى اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية ؟
- كيف يمكن وضع تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية؟

مصطلحات البحث:

التشريع:

هو الاطار المنظم للحقوق والواجبات فى المجتمع وقد يكون كاشفا او منشئا وفى كل الاحوال فهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية اى اوامر مجردة وعامة تخاطب السلوك الخارجى وتكون مصحوبة بجزاء. (٩: ٤٥)

التشريع الرياضي:

مجموعة القواعد العامة المستمدة من القواعد القانونية ومن قواعد تنظيم المؤسسات الرياضية وقواعد الأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي وتوضح الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات والإختصاصات وتنظيم النشاط الرياضي والأحداث الرياضية والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات في وقت معين وفقاً لمعايير وضوابط محلية أو دولية تضمن السلطة المسئولة إحترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها.(تعريف اجرائى)

المتطلبات التشريعية:

الأدوات والمقتضيات التى تلزم لتلبية الإحتياج التشريعي وتحقيق الأغراض التي رمت إليها السياسة التشريعية من أجل سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط والصياغة(تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية المحلية:

التشريعات التي يتم إصدارها وتطبيقها داخل حدود معينة في مجتمع معين ويأتي فى مقدمتها التشريع الرئيسي (الدستور) ثم التشريع العادي (القانون) ثم التشريع الفرعي (اللوائح) وتتضمن اللوائح التي تصدرها

الجهة الإدارية واللجنة الأولمبية والإتحادات والأندية والهيئات الرياضية الوطنية. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الإقليمية:

التشريعات المرتبطة بتنظيم رياضي في نطاق إقليمي مثل دورة ألعاب البحر المتوسط أو الإتحاد الرياضى العربي لرياضة معينة أو إتحاد اللجان الأولمبية العربية أو المنطقة الخامسة الأفريقية وغيرها من التنظيمات الرياضية المختلفة في نطاق إقليمي. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية القارية:

التشريعات المرتبطة بتنظيم الرياضات المختلفة في المنظمات الرياضية التي تقع في قارة واحدة مثل الإتحاد الافريقي أو الآسيوي لكرة القدم أو غيرها من الرياضات. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الدولية غير رسمية:

التشريعات المرتبطة بتنظيم الأحداث الرياضية أو المؤسسات والهيئات الرياضية مثل تنظيم بطولات دولية لرياضة معينة ولكنها غير مؤهلة أو لا تدخل في التصنيف الخاص بالإتحادات الدولية، أو لا تدخل في الأجندة الرياضية للإتحادات الرياضية الدولية، أو إنشاء إتحادات دولية لرياضات غير أولمبية غير معتمدة من اللجنة الأولمبية الوطنية أو الدولية أو تقام فى صورة شركات فقط تدير الرياضات المختلفة مثل مصارعة المحترفين وغيرها. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الدولية الرسمية:

التشريعات المرتبطة بتنظيم الأحداث الرياضية أو المؤسسات والهيئات الرياضية الرسمية مثل لوائح الإتحادات الرياضية الدولية الأولمبية أو غير الأولمبية المعترف بها والقوانين التي تصدرها لإقامة المسابقات الخاصة بالرياضة مثل بطولات العالم في الرياضات المختلفة أو بطولات دولية ضمن الأجندة الدولية للإتحادات الرياضية المختلفة.(تعريف اجرائى)

التشريعات الأولمبية:

التشريعات التى تتضمن أحكام ومعايير لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات على نطاق أولمبي عالمي وتنظم الحقوق والواجبات والمسئوليات والإختصاصات في علاقات الأفراد والمنظمات الرياضية وبين الحكومات، ويأتي في مقدمة التشريعات الأولمبية الميثاق الأولمبي وهو التشريع الأساسي لكافة اللجان الأولمبية الوطنية التي تدير الإتحادات الأولمبية المختلفة كما يتضمن تحديد المعايير اللازمة للإشتراك في الأحداث والدورات الأولمبية. (تعريف اجرائى)

التشريعات الخاصة بالرياضات:

التشريع الخاص بتنظيم الرياضات المختلفة (طبيعة الرياضة وكيفية أداؤها، مكان الممارسة، المهارات المرتبطة بها، الزمن المخصص لها، طرق التحكيم، الادوات والاجهزة، الامن والسلامة، الزى، تحديد الفوز او النقاط، الجزاءات) تحت نظام قانونى يحدد كيفية الممارسة الرياضية.(تعريف اجرائى)

التشريعات الخاصة بالتنظيمات الرياضية:

التشريعات المنظمة للعمل في المجال الرياضي وتوضِح كيفية إنشاء وتكوين الهيئات الأهلية الرياضية والشروط التي يجب أن تتوافر في هذه الهيئات والأهداف الأساسية التي يجب أن تحققها هذه الهيئات ودورها في المجتمع، وتحديد اختصاصات ومسئوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها وطبيعة العلاقة بين الهيئات الأهلية الرياضية وبين الأجهزة الحكومية أو بينها وبين الهيئات الدولية. (تعريف اجرائى)

التشريعات الخاصة بالأحداث الرياضية:

التشريعات المرتبطة بتنظيم العلاقة بين الافراد والمؤسسات في الأحداث الرياضية يتم وضع لوائح خاصة لتنظيم البطولات والدورات وشروط خاصة بحقوق تنظيم الأحداث الرياضية تتميز بالشفافية والموضوعية مثل البنية التحتية والمواصلات والإعلام والإشتراطات البيئية، وتعمل على توضيح الأدوار والحقوق والواجبات والمسئوليات والإختصاصات لكل طرف من الأطراف أصحاب العلاقة أو المصلحة فى الحدث الرياضي. (تعريف اجرائى)

التشريعات الخاصة بالمنازعات الرياضية:

التشريعات المرتبطة بفض وحل المنازعات الرياضية وقواعد الوساطة بين الافراد او المنظمات فى المجال الرياضى، ويقوم بالفصل فيها لجنة فض منازعات فى الهيئات الرياضية او المحكمة الرياضية او هيئة التحكيم الرياضية وفقا لقواعد قانونية مستقرة. (تعريف اجرائى)

التشريعات الخاصة بالجرائم فى المجال الرياضى:

التشريعات المرتبطة بالحفاظ على طبيعة الرياضة واستمرارها وتوفير المناخ الملائم للممارسة الرياضية من خلال التصدى لأى فرد او منظمة لها نشاط يعمل على الاخلال بمبدا التنافس الشريف وتكافؤ الفرص والمساواة والعدل ومكافحة المنشطات والعنف وشغب الملاعب وغسيل الاموال والتلاعب فى نتائج المباريات ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها.(تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الحكومية :

التشريعات المرتبطة بإنشاء أو تطبيق قواعد قانونية في مجال المؤسسات الحكومية مثل قرارات وقوانين إنشاء وزارة رياضة أو وزارة شباب أو مجلس قومي أو مجلس أعلي فهي تصدر من جهة حكومية لتنظيم جهة حكومية أخري، أو قد تكون صادرة من جهة حكومية لتنظيم العمل في جهات ومؤسسات حكومية أو مؤسسات أهلية. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الأهلية :

التشريعات التى تنشأها المنظمات الرياضية الأهلية والمرتبطة بتنظيم كافة الأمور الخاصة بالهيئات والمؤسسات الأهلية سواء على مستوى الهيئة الرياضية أو الهيئات التابعة لها، سواء تشريعات داخلية مثل اللائحة الداخلية للجنة الأولمبية أو اتحاد أو نادي رياضي أو تشريعات علي المستوي القومي مثل إصدار لائحة من اتحاد رياضي لتسري على كافة المناطق الخاضعة له أو تشريعات إقليمية مثل لوائح تنظيم

البطولات العربية أو تشريعات قارية مثل لائحة النظام الأساسي للإتحاد الأفريقي لكرة القدم أو غيرها من الرياضات أو تشريعات دولية غير رسمية مثل لوائح تنظيم دورة الألعاب الفرانكفونية أو تشريعات دولية رسمية مثل لائحة الإتحاد الدولي لرياضة معينة لابد أن يتبعها بالضرورة الإتحاد المحلي أو تشريعات أولمبية عالمية تصدر من اللجنة الأولمبية الدولية وتصبح كافة دول العالم ملتزمة بها. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية النوعية:

التشريعات المرتبطة بطبيعة التنظيمات الرياضية النوعية المختلفة مثل الإتحاد العام للشركات أو النقابات المختلفة أو اتحاد الشرطة الرياضي أو جهاز الرياضة العسكري وذلك أيضاً على المستوي المحلي مثل البطولات الرياضية العسكرية التي تقام في الدولة أو بطولات عسكرية إقليمية أو قارية أو بطولات عسكرية دولية (السيزم). (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الخاصة:

التشريعات المرتبطة بالهيئات والأندية الرياضية الخاصة التي يملكها فرد أو عدة أفراد في صورة شركات مساهمة أو غيرها من صور الإستثمار وهذا النوع من التشريعات نجده في الدول التي تتعامل مع الرياضة كأحد عناصر الإستثمار ويتم التعامل مع الاندية كشركات ويتم عمل قانون ضريبي خاص بها أو يتم التعامل معها كغيرها من الهيئات أو المؤسسات الإستثمارية في الدولة. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية المختلطة :

التشريعات يتم فيها المزج بين نوعين من الأنواع المختلفة سالفة الذكر مثل التشريعات التي تصدرها الجهة الإدارية المركزية والتي تلتزم بها الهيئات الرياضية سواء الحكومية أو الأهلية أو النوعية، أو التشريعات التي تصدرها هيئات أهلية دولية وتسري على هيئات حكومية محلية مثل لوائح الإتحادات الدولية التي يتم تطبيقها في أندية حكومية، أو تطبيق قانون الإستثمار على أحد الأندية الرياضية. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية لتنظيم الهواية:

تشريعات تضمن استمرار الممارسة الرياضية وجودتها ويدخل في نطاقها التشريعات المرتبطة بالصحة أو التشريعات الرياضية المرتبطة بالمواطنة أو الجوانب الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية أو التعليمية أو البيئية أو التنمية المستدامة أو غيرها من الأهداف والتي يمكن تحقيقها من خلال الممارسة الرياضية ولاترتبط بالجانب الاقتصادي بصورة مباشرة. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية لتنظيم الاحتراف:

التشريعات التى تستهدف تنظيم وتقنين كافة الجوانب المتعلقة بالاحتراف الرياضى وعناصر المنظومة الرياضية لتوضيح الحقوق والواجبات والسلطات والمسؤوليات والاختصاصات سواء للمؤسسة الرياضية أو الإداريين أو الحكام أو المدربين أواللاعبين أو المنظمين أو الرعاة والتعريف الكامل بطبيعة القواعد المنظمة لعمليات الاحتراف محليا ودوليا من عقود والتزامات ومتطلبات. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الداخلية:

التشريعات التي تقوم الهيئة أو المؤسسة بإنشاءها داخلياً لتسيير كافة أمور المؤسسة أو الهيئة المالية أو الإدارية أو الفنية أو القانونية داخلياً مثل اللوائح الداخلية للاتحادات الرياضية او لأندية الرياضية وفي الغالب يتم وضع هذه اللوائح والقواعد من خلال مجلس الإدارة ويتم إعتمادها من الجمعية العمومية للهيئة أو المؤسسة. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية الخارجية:

وهي التشريعات التي يتم وضعها من قبل هيئات ومؤسسات خارجية وتلتزم الهيئات أو المؤسسات الرياضية بتطبيقها نتيجة للتبعية لهذه المؤسسات أو الهيئات سواء تشريعات حكومية مثل اللوائح المختلفة التي تصدرها الجهة الإدارية أو قانون الرياضة أو تشريعات أهلية مثل لوائح الإتحادات الرياضية الدولية أو الميثاق الأولمبي. (تعريف اجرائى)

التشريعات الرياضية التربوية:

تشريعات مرتبطة بالجانب التربوي (الرياضة المدرسية– الرياضة الجامعية – برامج تدريس التربية الرياضية– الثقافة الرياضية– التنمية الأخلاقية ... وغيرها) وهى التشريعات المرتبطة بالنشء والشباب وتزويدهم بجرعات ثقافية ومعرفية هامة لتكيفهم الصحى والاجتماعي وتعزيز المواطنة والثقة والإندماج الإجتماعى وتعزيز روح الإنتماء وتقليل الفوارق الثقافية والمعرفية وتعلم الإنضباط وتزويد النشء والشباب بالقيم والعادات السلوكية المجتمعية الحميدة التي تجعله عضوًا صالحًا في المجتمع. (تعريف إجرائى)

التشريعات الرياضية التنموية:

التشريعات المرتبطة بالتنمية (التنمية الصحية وتشمل البدنية والذهنية والنفسية– التنمية الإقتصادية – التنمية الإجتماعية– الإستدامة البيئية.... وغيرها) أو المنتج الرياضى وهى التشريعات التي تعمل على تنمية الفرد من جميع النواحى البدنية والعقيلة والنفسية والاجتماعية والثقافية وذلك على كافة المستويات ولكى تكون التنمية فعالة لابد أن يكون محورها الإنسان من اجل الوصول الى التنمية المستدامة. (تعريف إجرائى)

التشريعات الرياضية الخدمية:

تشريعات مرتبطة بالخدمة (خدمات فنية – علمية – تدريبية– استشارات ... وغيرها) وهى التشريعات التى تنظم طريقة وجودة تقديم الخدمات فى المجال الرياضى وفقا للغرض منها، سواء خدمات صحية أو رياضية او ترفيهية أو علمية أو استشارية حيث ان الهدف هو تقديم افضل خدمة للمستفيدين، وقد ترتبط بالجانب المادى أو الجانب المعنوى . (تعريف إجرائى)

التشريعات الرياضية التجارية:

تشريعات مرتبطة بالجانب التجارى (الاستثمارى) وتعمل على تنظيم الجانب التجارى وطبيعة الرياضة كأحد ادوات الاقتصاد للدولة، فقد اصبحت الهيئات الرياضية تأخذ شكل شركات ضخمة ذات راسمال ضخم، أو هيئات عابرة القارات يتم الاكتتاب فيها بواسطة اسهم وحصص معينة من قبل عدد غير محدود من

الاشخاص والجماهير والشركات بالاضافة الى الحوافز التى تعمل على تشجيع المستثمرين واليات الاستثمار فى المجال الرياضى ووسائل التسويق التقليدى او الالكترونى. (تعريف اجرائى)

الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات العربية:

١- قام محمد ابراهيم مغاورى عام ٢٠٠٨ بدراسة بعنوان السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية وإستهدفت الدراسة التعرف على التطور التشريعى للمنظمات الحكومية والأهلية فى مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٧ وأهمية وجود محكمة رياضية لفض المنازعات فى المجال الرياضى والتعرف على الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبى وتحليل بنودهما وتقويم التشريعات الرياضية المحلية ومدى ملائمتها للتشريعات الدولية والتعرف على النماذج العالمية للتنظيمات الرياضية. (٧)

٢- قام محمد ابراهيم مغاورى عام ٢٠١٣ بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والإحتراف فى إطار الجودة وأستهدفت الدراسة التعرف على التشريعات الرياضية المحلية والدولية وأهم الهيئات الرياضية المنظمة للإحتراف والهواية ومحاولة وضع إطار لصناعة التشريعات الرياضية فى المجال الرياضى وإستخدم الباحث المنهج الوصفى وإستخدم الإستبيان وتحليل الوثائق والسجلات وأهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية أو الإحتراف وأن التشريعات القائمة حالياً لا ينطبق عليها معايير جودة التشريع وأنها لا تتلائم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية أو مستوى الإحتراف. (٨)

٣- قام كلا من أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (٢٠١٤م) بدراسة بعنوان أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، تكونت العينة من الإداريين والمسئولين واللاعبين بالمؤسسات والإتحادات والأندية الرياضية وبلغ عددهم (١٠٠) فرد إعتمد الباحثان لجمع المعلومات على المنهج الوصفى، ومن اهم النتائج أن القوانين والتشريعات الرياضية بالسودان لاتعمل على تطوير الرياضة. (١)

٤- قامت فاطمة فيلالى عام ٢٠١٦م بدراسة بعنوان الاجرام الرياضي في التشريع الجزائري وهدفت الدراسة الى ايجاد الحلول واليات الوقاية من الإجرام الرياضي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى "التحليلي"، تحليل الوثائق والسجلات، ومن اهم نتائج الدراسة استخدام الرياضة كإستراتيجية لمنع الجريمة، وأهمية وضع قواعد قانونية توضح توصيف الجرائم فى المجال الرياضى ووضع العقوبات الملائمة لكل جريمة، وأهمية تركيز الإعلام الرياضي على السلوكيات الرياضية الايجابية للاعبين والجماهير المتمثلة فى دعم الروح الرياضية، والعمل على تجنب نشر أحداث العنف فى أجهزة الإعلام الرياضي. (٥)

ثانيا: الدراسات الاجنبية:

١- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام ٢٠٠٥ بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية ومع سياسة اللامركزية الحكومية أصبحت المجتمعات هي الشريك الرئيسي للاتحادات الرياضية فالمجتمعات كملاك للأدوات والمعدات والأجهزة تتدخل كممول وكذلك قد تميل لأن يكون لها مدخل في توجيه المجتمع نحو المجال الرياضي حتى يكون لها التأثير السياسي المطلوب لها واحيانا الاتحادات الرياضية تكون معارضة لقبول مثل هذه الرقابة، والتدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة. (١٠)

اجراءات البحث:

- منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفى لملائمته طبيعة البحث.
- مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية: (اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق، اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية)

جدول (١) توصيف مجتمع وعينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة لاستطلاعية	العينة الاساسية
١	اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق	٧	٢٠
٢	اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية	٨	٢٥
	الاجمـــالى	١٥	٤٥

وقد حصل الباحث على الاستجابات بالطريقة العمدية العشوائية.

- أدوات جمع البيانات:

١- تحليل الوثائق والسجلات (التشريعات الرياضية ومنها قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م)

٢- الاستبيان. وحساب المعاملات العلمية للاستبيان

كالتالى: اولا: الصدق: قام الباحث بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

أ- صدق المحكمين: تم عرض الاستمارة على الخبراء بلغ عددهم (١٠) خبراء وذلك لإستطلاع رأيهم العلمي حول مدى ملائمة المحاور ومدى ملائمة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى ملائمة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة إتفاقهم على العبارات، ولم يتم تعديل أو حذف أى محاور أو عبارات، وقد إرتضى الباحث نسبة الإتفاق ٧٠%

جدول (٢) النسب المئوية لآراء السادة الاساتذة الخبراء

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث					
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط

١	٪٩٠	١	٪٨٠	١	٪١٠٠	٢/٤	٪٧٠	٥	٪٩٠
٢	٪٧٠	٢	٪١٠٠	١/١	٪١٠٠	٢/٥	٪٨٠	٥/١	٪٧٠
٣	٪٨٠	٣	٪١٠٠	١/٢	٪٨٠	٣	٪١٠٠	٥/٢	٪٨٠
٤	٪٨٠	٤	٪١٠٠	١/٣	٪٨٠	١/٣	٪١٠٠	٦	٪٨٠
٥	٪٩٠	٥	٪٩٠	١/٤	٪١٠٠	٢/٣	٪١٠٠	٦/١	٪٨٠
٦	٪٩٠	٦	٪٧٠	١/٥	٪١٠٠	٣/٣	٪١٠٠	٦/٢	٪١٠٠
٧	٪٧٠	٧	٪٨٠	١/٦	٪٩٠	٤/٣	٪٩٠	٦/٣	٪١٠٠
٨	٪٨٠	٨	٪٩٠	١/٧	٪١٠٠	٥/٣	٪٧٠	٦/٤	٪٩٠
٩	٪٨٠	٩	٪٩٠	٢	٪١٠٠	٤	٪٩٠		
١٠	٪٨٠	١٠	٪٧٠	٢/١	٪١٠٠	١/٤	٪٨٠		
١١	٪١٠٠			٢/٢	٪٩٠	٢/٤	٪٩٠		
١٢	٪١٠٠			٢/٣	٪٩٠				

ب- صدق الاتساق الداخلى: قام الباحث بإجراء دراسة إستطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان وفقًا لرأي الخبراء على عينة استطلاعية بلغت (١٥) فرد لحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين العبارات والمحاور، تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق ايجاد الإرتباط الثنائي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول (٣) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحاور (ن=١٥)

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث					
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠.٧٧٨	١	٠.٦٩١	١	٠.٧٥٣	٢/٤	٠.٧٠٨	٥	٠.٦٥٢
٢	٠.٦١٩	٢	٠.٥٢٦	١/١	٠.٦٢٩	٢/٥	٠.٥٨٢	٥/١	٠.٦٨٤
٣	٠.٥٦٧	٣	٠.٦٨٠	١/٢	٠.٦٥٥	٣	٠.٦٦٩	٥/٢	٠.٦١٤
٤	٠.٥٢٥	٤	٠.٨٤٦	١/٣	٠.٦٣٢	١/٣	٠.٦٨٠	٦	٠.٥٢٦
٥	٠.٧٤٢	٥	٠.٧٧٨	١/٤	٠.٦١٥	٢/٣	٠.٩٠٣	٦/١	٠.٨١٧
٦	٠.٧٩٥	٦	٠.٧٩٦	١/٥	٠.٦٩٤	٣/٣	٠.٦٠٣	٦/٢	٠.٦٤٦
٧	٠.٧٦٤	٧	٠.٨٠١	١/٦	٠.٨٩٢	٤/٣	٠.٧٧٥	٦/٣	٠.٧٢٩
٨	٠.٦٧٥	٨	٠.٧٣٩	١/٧	٠.٨٥٩	٥/٣	٠.٦٣٨	٦/٤	٠.٧٧٨
٩	٠.٥٣١	٩	٠.٨٦٣	٢	٠.٨٢٥	٤	٠.٨٩١		
١٠	٠.٧٩٣	١٠	٠.٧٤١	٢/١	٠.٤٤٧	١/٤	٠.٦٣٩		
١١	٠.٥٢٦			٢/٢	٠.٨١٧	٢/٤	٠.٨٤٦		
١٢	٠.٤٩١			٢/٣	٠.٦٣١				

* قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) =٠.٥١٤

ثانيا: الثبات: ثبات الإستبيان: ولتحقيق ثبات الإستبيان، قام الباحث باستخدام معامل (ألفا لكرونباخ)، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (٤) قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

البعد	مسمى المحور	قيمة معامل Alpha
الأول	اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية	٠.٧٤١
الثاني	اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية	٠.٧٩٥
الثالث	تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية	٠.٨٦٣

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (١٣) ومستوى (٠.٠٥) =(٠.٥١٤)

يتضح من جدول رقم (٤) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (٠.٧٤١، ٠.٨٦٣) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

تحليل ومناقشة النتائج:

جدول (٥) التكرارات والنسب المئوية وكا٢لاجابات عينة البحث على المحور الاول

اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	مراعاة التصنيف التشريعى استقلالية وديموقراطية العمل فى المؤسسات الرياضية.	٤٠	٨٨.٩	٥	١١.١	٠	٠.٠	١٣٠	٩٦.٣	٢٧.٢
٢	يضمن تصنيف التشريعات الرياضية حقوق جميع العاملين والهيئات فى المجال الرياضى.	٣٨	٨٤.٤	٦	١٣.٣	١	٢.٢	١٢٧	٩٤.١	٥٣.٧
٣	مراعاة بناء تصنيف التشريعات الرياضية بصورة شاملة ويراعى الدقة فى المعالجة التشريعية.	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
٤	المحافظة على الطابع الاهلى التطوعى داخل المؤسسات الرياضية بالاضافة الى الجانب الاحترافى.	٢٣	٥١.١	١٦	٣٥.٦	٦	١٣.٣	١٠٧	٧٩.٣	٩.٧
٥	مراعاة تصنيف التشريعات الرياضية للعدالة والموضوعية.	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
٦	التوازن بين طبيعة الرياضة التربوية والتنموية والحفاظ عليها وبين المكاسب التجارية للمؤسسات الرياضية.	٢٤	٥٣.٣	١٦	٣٥.٦	٥	١١.١	١٠٩	٨٠.٧	١٢.١
٧	يوضح تصنيف التشريعات الرياضية المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتنموية للمؤسسات الرياضية.	٣٤	٧٥.٦	١٠	٢٢.٢	١	٢.٢	١٢٣	٩١.١	٣٨.٨

٨	مراعاة الطبيعة الفنية للتنظيمات الرياضية وتنوعها وقدرتها على التنمية والتطوير.	٢٦	٥٧.٨	١٦	٣٥.٦	٣	٦.٧	١١٣	٨٣.٧	١٧.٧
٩	يوضح تصنيف التشريعات الرياضية طبيعة التنظيمات الرياضية وتبعيتها واختصاصاتها ومسؤولياتها.	٣٠	٦٦.٧	١٣	٢٨.٩	٢	٤.٤	١١٨	٨٧.٤	٢٦.٥
١٠	الحفاظ على طبيعة المؤسسات الرياضية كمؤسسات مستقلة لها تنظيم داخلى.	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤

تابع جدول (٥)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
١١	يوضح تصنيف التشريعات الرياضية التبعية المحلية والدولية للمؤسسات الرياضية.	١٩	٤٢.٢	١٨	٤٠.٠	٨	١٧.٨	١٠١	٧٤.٨	٤.٩
١٢	يراعى التصنيف تسلسل الهرم التشريعى وعدم مخالفة التشريعات الادنى التشريعات الاعلى.	٣٢	٧١.١	١١	٢٤.٤	٢	٤.٤	١٢٠	٨٨.٩	٣١.٦

قيمة كا٢ عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٥) تراوحت النسبة المئوية للمحور الاول اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية تراوحت النسب المئوية بين (٩٦.٣%-٧٤.٨%) وقد حصلت العبارة "مراعاة بناء تصنيف التشريعات الرياضية بصورة شاملة ويراعى الدقة فى المعالجة التشريعية"، والعبارة "مراعاة تصنيف التشريعات الرياضية للعدالة والموضوعية" على أعلى نسبة مئوية (٩٧%) حيث يرتبط قانون الرياضة بإرساء المبادئ القانونية العامة المستمدة من القاعدة القانونية، والأنشطة الرياضية وهو يرتبط بالقانون الجنائي، قانون العقود، وقانون الجنح، والقانون العام، القانون الاداري، وقانون الملكية وقانون المنافسة، والقانون المالي وقانون حقوق الإنسان، وقانون الشركات، والسياقات الرياضية التي تنطوي على النظام العام، والمخدرات والمنشطات، والسلامة، القواعد التأديبية، والتجارة، ومكافحة الاحتكار، وتنافسية السلوك والاستغلال التجاري للرياضة، كل هذه القواعد والأطر القانونية ضمن البنية التشريعية فى المجال الرياضى.

ويرى الباحث ان التشريعات المنظمة للحركة الرياضية المصرية لابد ان تتلائم مع الدستور والقانون واللوائح، وايضا لابد من إتساق التشريعات المحلية للهيئات الرياضية الاهلية مع التشريعات الدولية حيث لايتم صياغة التشريعات الرياضية بمعزل عن مختلف التشريعات سواء على المستوى المحلى او الدولى وان تتلائم مع التشريعات الرسمية فى الدولة ولا تتعارض معها لذا يجب وضوح الاهداف الخاصة بوضع التشريع الرياضي وتحديدها بدقة، وايضا وضوح السياسة التشريعية وتحديدها بدقة حيث توضح السياسة التشريعية السياسة التى يتبناها المُشرع عند بناء التشريعات الرياضية.

كما اكدت استجابات عينة البحث على اهمية الصياغة التشريعية ان تكون سليمة ووفقا للمبادىء القانونية حيث ان صياغة التشريعات فن لابد معرفته من دراسة مستفيضة وتجربة طويلة، إن صياغة التشريع تنطوي على أهمية كبيرة في تحسين النظام القانوني في الدولة، وتنقيته من الشوائب وتخليصه من حالة عدم الاستقرار، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى، ٢٠١٣م.

ويرى الباحث ان التنظيم السليم للعملية التشريعية يقتضي إعداد ملف يتم تنظيمه على وجه يضمن حفظ الوثائق التي تمت الاستعانة فيها، أو الاعتماد عليها في صياغة التشريع الرياضى وجميع المداولات والمناقشات ذات الصلة بمشروع القانون، وصولاً إلى الصيغة النهائية للأسباب الموجبة والهيكل الأولي لمشروع القانون، فالتشريع الجيد له قدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة وافية ولفترة كافية له، وعند نظر مشروع قانون ما فلا ضرر من عمل دراسة مقارنة مع القوانين المحيطة بنا، للتعرف على التطور التشريعي الحادث في العالم خاصة إذا كان لموضوع التشريع المقترح مرتبط باتفاقيات دولية، والأسباب الموجبة لصناعة التشريع مسألة لها أهمية كبرى في تهيئة الوقائع التي تُظهر المصالح المرغوب بحمايتها أو تنظيمها بموجب تشريع، وهذا يجيب على التساؤل الأول: ماهى اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية؟

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لاجابات عينة البحث على المحور الثانى

اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تنظيم وضبط سلوك الأفراد والهيئات والمؤسسات العاملين والمستفيدين والمنتسبين للمنظومة الرياضية.	٣٦	٨٠.٠	٩	٢٠.٠	٠	٠.٠	١٢٦	٩٣.٣	١٦.٢
٢	تنظيم النشاط الرياضي بصورة تضمن إستمراره وتطويره فى إطار جودة التشريع الرياضى.	٣٩	٨٦.٧	٦	١٣.٣	٠	٠.٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
٣	تحديد وتوضيح الحقوق والواجبات للأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.	٣٦	٨٠.٠	٩	٢٠.٠	٠	٠.٠	١٢٦	٩٣.٣	١٦.٢
٤	تحديد السلطات والمسؤوليات لكافة الأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.	٢٧	٦٠.٠	١٣	٢٨.٩	٥	١١.١	١١٢	٨٣.٠	١٦.٥

تابع جدول (٦)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			

٥	تنظيم وتوضيح العلاقات بين الأفراد والمؤسسات (الحكومية- الأهلية - النوعية ... وغيرها) وكافة العاملين في المنظومة الرياضية سواء على المستوي الدولي او المحلي.	٣٥	٧٧.٨	١٠	٢٢.٢	٠	٠.٠	١٢٥	٩٢.٦	١٣.٨
٦	حماية كافة الأفراد والمؤسسات العاملين والمنتسبين للمنظومة الرياضية (لاعبين - إداريين - حكام - مدربين- جماهير - رعاة - أندية - شركات ... وغيرها)	٣٤	٧٥.٦	٨	١٧.٨	٣	٦.٧	١٢١	٨٩.٦	٣٦.٩
٧	حل الصراعات والخلافات التى تحدث فى المجال الرياضي بسرعة وتكلفة قليلة.	٣٧	٨٢.٢	٨	١٧.٨	٠	٠.٠	١٢٧	٩٤.١	١٨.٦
٨	زيادة جاذبية الممارسة والمشاهدة للأنشطة الرياضية فى الرياضات المختلفة.	٣٤	٧٥.٦	١١	٢٤.٤	٠	٠.٠	١٢٤	٩١.٩	١١.٧
٩	رفع قيمة الممارسة والمنافسة لزيادة جلب الرعاة والشركات للإستثمار فى الأنشطة والهيئات الرياضية المختلفة.	٣٩	٨٦.٧	٦	١٣.٣	٠	٠.٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
١٠	ضمان تطبيق الشفافية والنزاهة واللعب النظيف وتكافؤ الفرص في المجال الرياضي.	٣٦	٨٠.٠	٨	١٧.٨	١	٢.٢	١٢٥	٩٢.٦	٤٥.٧

قيمة كا^{2} عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٦) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثانى اهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية تراوحت النسب المئوية بين (٩٦.٣%-٧٤.٨%) وقد حصلت العبارة "تنظيم النشاط الرياضي بصورة تضمن إستمراره وتطويره فى اطار جودة التشريع الرياضى"، والعبارة "رفع قيمة الممارسة والمنافسة لزيادة جلب الرعاة والشركات للإستثمار فى الأنشطة والهيئات الرياضية المختلفة"، حيث حصلت العبارتان على نسبة مئوية (٩٧%) حيث أصبحت الرياضة نظاماً اجتماعياً واقتصادياً خاصاً له أهدافه ومقوماته وخصائصه في نطاق دولي مترابط عن طريق الاتحادات الرياضية الدولية واللجان الأولمبية والمنظمات والهيئات الإقليمية والقارية، مما أكسب التنظيمات الرياضية مكانة رفيعة تقوم على أساس متين من النظم والقواعد والتشريعات القانونية.

ويرى الباحث أن التنظيم في العلاقات الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية بين أفراد المجتمع الرياضى يعني وجود ضوابط قانونية وأخلاقية للأفراد يجب إتباعها، ولكن مجرد وجود هذه الضوابط لا يكفي بل لابد من شعور الأفراد بوجوب احترامها وإلا وقع عليهم الجزاء المناسب بواسطة المسؤولين عن تطبيق القانون، فالغرض الأساسي من القانون هو تنظيم علاقات الأفراد والمؤسسات فى المجتمع الرياضى وهذا يتفق مع دراسة احمد آدم وهدى عبد الرحيم ٢٠١٤م

واصبحت تزداد وتتطور يوما بعد يوم حاجة المجتمعات الرياضية إلى النظام القانوني باعتبارها مجتمعات قائمة على التنافس الحر لتحقيق النتائج ولكسب المشروع فلا بد من تشريعات منظمة وقواعد قانونية حاكمة تفرض الانضباط وتُلزم بالاحترام وتؤمن السيطرة على الانفعالات والنزاعات، ومن هنا كان

التلازم بين القانون والرياضة تلازماً قوياً، فإذا ما غاب القانون أصبحت الرياضة نوعا من الفوضى داخل المجتمعات الرياضية ويسود الانحراف وتصبح الرياضة معول هدم السلوك وأخلاقيات من يمارسها دون ضوابط أو أحكام، وهذا يتفق مع دراسة فاطمة فيلالى ٢٠١٦م.

وتُعد التشريعات الرياضية ركنا رئيسيا للوصول الى الادارة المتميزة من خلال مراجعة وتحديث القوانين الموجودة في شتى القطاعات وبما يتمشى مع الإحتياجات والمتطلبات الجديدة لمواكبة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية، وتزداد أهمية بناء التشريعات الرياضة علي اساس الدستور والقوانين المكملة له واللوائح المفسرة لهذا القانون واصبح أمرا هاما للقائمين علي إدارة الرياضة وذلك من أجل صياغة وصيانة الحقوق الخاصة بالمؤسسات الرياضية بقطاعاتها المختلفة ووضع القواعد والأسس التي تضمن استمرار شرعيتها وتعمل علي ضمان استقرارها سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أو المنهجية، وبهذا يجيب الباحث على التساؤل الثانى: ماهى اسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية ؟

جدول (٧) التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لاجابات عينة البحث على المحور الثالث

تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	التشريعات الرياضية وفقاً لنطاق التطبيق	٣٧	٨٢.٢	٩	٢٠.٠	٠	٠.٠	١٢٧	٩٤.١	١٨.٦
١/١	التشريعات الرياضية المحلية	٣٥	٧٧.٨	١٠	٢٢.٢	٠	٠.٠	١٢٥	٩٢.٦	١٣.٨
١/٢	التشريعات الرياضية الإقليمية	٣٩	٨٦.٧	٦	١٣.٣	٠	٠.٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
١/٣	التشريعات الرياضية القارية	٣٨	٨٤.٤	٧	١٥.٦	٠	٠.٠	١٢٨	٩٤.٨	٢١.٣

تابع جدول (٧)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
١/٤	التشريعات الرياضية الدولية	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
١/١/٤	التشريعات الرياضية الدولية غير رسمية	٣١	٦٨.٩	١١	٢٤.٤	٣	٦.٧	١١٨	٨٧.٤	٢٧.٧
١/٢/٤	التشريعات الرياضية الدولية الرسمية	٢٩	٦٤.٤	١٢	٢٦.٧	٤	٨.٩	١١٥	٨٥.٢	٢١.٧
١/٥	التشريعات الأولمبية	٣٠	٦٦.٧	٩	٢٠.٠	٦	١٣.٣	١١٤	٨٤.٤	٢٢.٨
٢	التشريعات الرياضية وفق لطبيعة التنظيم	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
٢/١	التشريعات الخاصة بالرياضات	٢٥	٥٥.٦	١٢	٢٦.٧	٨	١٧.٨	١٠٧	٧٩.٣	١٠.٥
٢/٢	التشريعات الخاصة بالتنظيمات الرياضية	٢١	٤٦.٧	١٧	٣٧.٨	٧	١٥.٦	١٠٤	٧٧.٠	٦.٩

٢/٣	التشريعات الخاصة بالأحداث الرياضية	٣١	٦٨.٩	٩	٢٠.٠	٥	١١.١	١١٦	٨٥.٩	٢٦.١
٢/٤	التشريعات الخاصة بالمنازعات الرياضية	٢٧	٦٠.٠	١٢	٢٦.٧	٦	١٣.٣	١١١	٨٢.٢	١٥.٦
٢/٥	التشريعات الخاصة بالجرائم فى المجال الرياضى	٣٣	٧٣.٣	٩	٢٠.٠	٣	٦.٧	١٢٠	٨٨.٩	٣٣.٦
٣	التشريعات الرياضية وفقاً لنوع المنظمات الرياضية	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
١/٣	التشريعات الرياضية الحكومية	٢٩	٦٤.٤	١١	٢٤.٤	٥	١١.١	١١٤	٨٤.٤	٢٠.٨
٢/٣	التشريعات الرياضية الأهلية	٢٦	٥٧.٨	١٣	٢٨.٩	٦	١٣.٣	١١٠	٨١.٥	١٣.٧
٣/٣	التشريعات الرياضية النوعية	٣٠	٦٦.٧	١٢	٢٦.٧	٣	٦.٧	١١٧	٨٦.٧	٢٥.٢
٤/٣	التشريعات الرياضية الخاصة	٣٢	٧١.١	٨	١٧.٨	٥	١١.١	١١٧	٨٦.٧	٢٩.٢
٥/٣	التشريعات الرياضية المختلطة	٢١	٤٦.٧	١٧	٣٧.٨	٧	١٥.٦	١٠٤	٧٧.٠	٦.٩
٤	التشريعات الرياضية وفقاً لمستوى الممارسة	٣٤	٧٥.٦	١١	٢٤.٤	٠	٠.٠	١٢٤	٩١.٩	١١.٧
١/٤	التشريعات الرياضية للهواة	٣٤	٧٥.٦	٨	١٧.٨	٣	٦.٧	١٢١	٨٩.٦	٣٦.٩
٢/٤	التشريعات الرياضية للمحترفين	٣٠	٦٦.٧	١٢	٢٦.٧	٣	٦.٧	١١٧	٨٦.٧	٢٥.٢
٥	أنواع التشريعات وفقاً لنشأتها	٣٥	٧٧.٨	١٠	٢٢.٢	٠	٠.٠	١٢٥	٩٢.٦	١٣.٨
٥/١	التشريعات الرياضية الداخلية	٣٠	٦٦.٧	٩	٢٠.٠	٦	١٣.٣	١١٤	٨٤.٤	٢٢.٨
٥/٢	التشريعات الرياضية الخارجية	٢٧	٦٠.٠	١٢	٢٦.٧	٦	١٣.٣	١١١	٨٢.٢	١٥.٦

تابع جدول (٧)

م	العبارات	اوافق		الى حد ما		لا اوافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
٦	التشريعات الرياضية وفقا للهدف منها	٤١	٩١.١	٤	٨.٩	٠	٠.٠	١٣١	٩٧.٠	٣٠.٤
٦/١	التشريعات الرياضية التربوية	٣٩	٨٦.٧	٦	١٣.٣	٠	٠.٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
٦/٢	التشريعات الرياضية التنموية	٣٧	٨٢.٢	٨	١٧.٨	٠	٠.٠	١٢٧	٩٤.١	١٨.٦
٦/٣	التشريعات الرياضية الخدمية	٣٠	٦٦.٧	١٢	٢٦.٧	٣	٦.٧	١١٧	٨٦.٧	٢٥.٢
٦/٤	التشريعات الرياضية التجارية	٣٤	٧٥.٦	٨	١٧.٨	٣	٦.٧	١٢١	٨٩.٦	٣٦.٩

قيمة كا٢ عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٧) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثالث تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية تراوحت النسب المئوية بين (٩٦.٣%-٧٤.٨%) وقد حصلت العبارة "تصنيف التشريعات الرياضية وفقا لطبيعة التنظيم"، وعبارة "تصنيف التشريعات الرياضية وفقاً لنوع المنظمات الرياضية"، وعبارة "تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للهدف منها"، حيث حصلت العبارات على نسبة مئوية (٩٧%) حيث يمثل القانون المرتبط بقواعد كل رياضة القاعدة الأساسية لكيان الحركة الرياضية وضوابطها وتطورها يهدف التشريع الخاص بالرياضات المختلفة إلى رعاية وتنظيم الرياضات

المختلفة. وتراعي التشريعات الخاصة بكل رياضة طبيعة الرياضة وكيفية ضمان استمرارها وتطورها مستقبلاً دون الإخلال بالفنيات والمهارات الأساسية لكل رياضة والتي تميزها عن غيرها من الرياضات حيث يتحقق الإنضباط لكل رياضة عن طريق تشريعاتها وقوانينها، حيث إنها تتمثل في الالتزام بالقانون الدولي للعبة، كما أن الحكام هم القضاة القائمون على تنفيذ هذا القانون، فالحكم قاضٍ من نوع خاص، فهو يصدر الأحكام الفورية والحاسمة، كما أنه في نفس الوقت السلطة التنفيذية، أي أنه يتخذ القرار ويعمل على تنفيذه، ويعد الخطاب القانوني العام له دوره في تحديد العقوبات التي يجب أن تنفذ على الرياضي الذي يخرق القوانين الرياضية والأعراف الرياضية، وهناك قواعد تشريعية عامة مرتبطة بكافة الرياضات مثل المنشطات حيث لايسمح للرياضي بتعاطى المنشطات التي لا تخضع إلى الأعراف والعادات التقاليد الرياضية، فإذا فعل ذلك أصبح لزامًا على القانون أن يعاقبه لأنه أخل بقواعد الممارسة الرياضية التي تدعو إلى التنافس بشرف وأمانة ومن ثم نجد أن المجال القانوني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسة.

ويرى الباحث ان التصنيف القائم وفقا لطبيعة التنظيم يأتى على اولوية التصنيف فى التشريعات الرياضية فهى التشريعات المنظمة للعمل في المجال الرياضي وتوضِح كيفية إنشاء وتكوين الهيئات الأهلية الرياضية والشروط التي يجب أن تتوافر في هذه الهيئات والأهداف الأساسية التي يجب أن تحققها هذه الهيئات ودورها في المجتمع، وتحديد اختصاصات ومسئوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها وطبيعة العلاقة بين الهيئات الأهلية الرياضية وبين الأجهزة الحكومية أو بينها وبين الهيئات الدولية وتوضيح كيفية تنظيم السلطات الثلاثة السلطة التشريعية – السلطة القضائية– السلطة التنفيذية فى المجال الرياضي والمنظمات الرياضية سواء محلية أو دولية (عالمية) لها قواعد عامة تحكمها وتحدد آليات العمل وواجباتها واختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقتها بالمنظمات الاخري الحكومية أو الاهلية أو النوعية في ضوء من التكامل بين هذه المنظمات وفي ظل قواعد قانونية تحكم العمل وتشجع التنظيم الذاتي للمؤسسات الرياضية وتحقق الرقابة الداخلية والخارجية السليمة للمنظمة رياضية.

ويرى الباحث ان التشريعات الخاصة بالأحداث الرياضية والتى اصبحت مصدر اهتمام لكافة المؤسسات الرياضية المحلية واالدولية حيث يعد الحدث الرياضى هو راس مال المنظمة الرياضية فمن خلال الحدث يتم تسويق المنظمات الرياضية حيث توضح التشريعات طبيعة تنظيم العلاقة بين الافراد والمؤسسات في الأحداث الرياضية حيث يتم وضع قواعد خاصة لتنظيم البطولات والدورات وشروط خاصة بحقوق تنظيم الأحداث الرياضية تتميز بالشفافية والموضوعية مثل البنية التحتية والمواصلات والإعلام والإشتراطات البيئية وتنظيم العلاقات بين منظمي الحدث الرياضي وبين اللاعبين والاجهزة الفنية والإدارية والتحكيمية والطبية والشركات الراعية والوكالات الإعلانية.. وغيرها، وذلك نظراً لتطور القيمة الإقتصادية والسياسية للأحداث الرياضية، وتعمل على توضيح الأدوار والحقوق والواجبات والمسئوليات والإختصاصات لكل طرف من الأطراف أصحاب العلاقة أو المصلحة فى الحدث الرياضي، ويأتي فى مقدمة الأحداث الرياضية الدورات الاولمبية وهي أعلي مستوي من المسابقات الرياضية ثم يليها بطولات العالم في الرياضات المختلفة، ومع

زيادة القيمة الاقتصادية للأحداث الرياضية المختلفة اصبحت المنافسة شرسة بين الدول للفوز بتنظيم البطولات والدورات والأحداث الرياضية.

والتشريعات الداخلية للمؤسسات الرياضية تعبر عن التنظيم الذاتي حيث تقوم الاتحادات الرياضية الدولية والمحلية بالتنظيم الذاتى لرياضتها وتطبيق وتفعيل قواعدها عند اللزوم أما الأمر المثير من الوهلة الأولى هو كثافة التنظيم وذلك بسبب وظيفة القواعد الخاصة بالرياضة وبالاتحادات الرياضية حيث لها تأثير معياري على نظام أو منظومة التنظيم الذاتي وإن اللعب النظيف وحظر تعاطي المنشطات تعتبر من الأمثلة المعروفة لهذا السياق وإن الهيكل الاحتكاري ووجود المحاكم الرياضية التي لديها سلطة اتخاذ القرار النهائي يضمن التوافق في تطبيق اللوائح وفي إنفاذها عند اللزوم، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى ٢٠٠٨م.

والتشريعات الخارجية تهدف الى التنظيم الجيد ووضع اسس رقابية فى اطار الشفافية والعدالة وتعمل ايضا على حل العديد من الصراعات التي يمكن أن تنشأ من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات الرياضية فهو يستهدف وضع توازن فعال بين احتياجات كافة الأطراف المعنية ومراعاة المصالح المتنازعة وإن ذلك لا يعني فقط الاستناد على مهارة وخبرة المنظمات الإدارية كما هو مجسد ومحدد في لوائحها بل يعني ذلك أيضاً تطبيق مبادئ القانون العام وذلك عندما تعجز قوة التنظيم الذاتي للوائح الاتحادات أو يتم تضليلها، وبهذا يجيب الباحث على التساؤل الثالث: كيف يمكن وضع تصور مقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية؟

الاستنتاجات:

الاستنتاجات المرتبطة بأسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقاً للمتطلبات التشريعية المحلية:

- عدم مراعاة التصنيف التشريعى الرياضى إستقلالية وديموقراطية العمل فى المؤسسات الرياضية.
- عدم مراعاة بناء تصنيف التشريعات الرياضية بصورة شاملة ويراعى الدقة فى المعالجة التشريعية.
- عدم مراعاة التوازن بين طبيعة الرياضة التربوية والتنموية والحفاظ عليها وبين المكاسب التجارية للمؤسسات الرياضية.
- عدم وضوح الأدوار التشريعية للمؤسسات الحكومية أو الأهلية.
- عدم وضوح أهمية الصياغة التشريعية التى لابد أن يكون نابعة من الهدف الذى تضعه المؤسسات الرياضية.
- عدم الإهتمام بطبيعة المؤسسات الرياضية كمؤسسات مستقلة لها تنظيم داخلى خاص بها يقوم على تنظيم مصالحها.
- التضارب التشريعى فى بعض الأحيان وقد يكون داخل التشريع نفسه مثل قانون الرياضة الحالى.
- وجود خلل فى تطبيق التشريعات الرياضية نتيجة لغياب الثقافة التشريعية فى المؤسسات الرياضية.
- قلة الإهتمام بشمولية التشريع الرياضى والدقة فى معالجة الصياغة التشريعية.

الإستنتاجات المرتبطة بأهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية:

- عدم وجود تنظيم النشاط الرياضي بصورة تضمن إستمراره وتطويره من أجل الإستمرار والتميز.
- عدم تحديد وتوضيح الحقوق والواجبات للأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.
- عدم تحديد السلطات والمسؤوليات لكافة الأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.
- عدم وجود تنظيم وتوضيح العلاقات بين الأفراد والمؤسسات (الحكومية- الأهلية – النوعية ... وغيرها) وكافة العاملين في المنظومة الرياضية سواء على المستوي الدولي او المحلي.
- عدم وجود قواعد للحوكمة للمؤسسات الرياضية لضمان تطبيق الشفافية والنزاهة واللعب النظيف في المجال الرياضي.
- عدم وضوح أهمية التشريعات الرياضية فى المجال الرياضى ودورها فى البناء الادارى للمؤسسات الرياضية.

الإستنتاجات المرتبطة بالتصور المقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقاً للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية:

- عدم وجود تصنيف التشريعات الرياضية يوضح المسؤولية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتنموية للمؤسسات الرياضية.
- عدم وضوح طرق الرقابة التشريعية والمساءلة للهيئات الرياضية فى المجال الرياضى.
- عدم وضوح الهدف من تغيير التشريعات الرياضية مما يؤثر على الصياغة التشريعية السليمة للتشريعات الرياضية.
- عدم وضوح أهداف وأدوار المؤسسات الرياضية سواء من الناحية الصحية او الاقتصادية او الإجتماعية فى التشريعات الرياضية.
- عدم وجود أسس لبناء التشريعات الرياضية والتى تقوم على الأساس العلمى لصناعة التشريع وأيضاً على الأساس الفنى المرتبط بطبيعة النشاط الرياضى.

التوصيات:

التوصيات المرتبطة بأسس تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية

- مراعاة التصنيف التشريعى الرياضى إستقلالية وديموقراطية العمل فى المؤسسات الرياضية.
- يضمن تصنيف التشريعات الرياضية حقوق جميع العاملين والهيئات فى المجال الرياضى.
- مراعاة بناء تصنيف التشريعات الرياضية بصورة شاملة ويراعى الدقة فى المعالجة التشريعية.
- المحافظة على الطابع الأهلى التطوعى داخل المؤسسات الرياضية بالإضافة الى الجانب الإحترافى.
- مراعاة تصنيف التشريعات الرياضية للعدالة والموضوعية.

- التوازن بين طبيعة الرياضة التربوية والتنموية والحفاظ عليها وبين المكاسب التجارية للمؤسسات الرياضية.
- يوضح تصنيف التشريعات الرياضية المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتنموية للمؤسسات الرياضية.
- مراعاة الطبيعة الفنية للرياضة وتنوعها وقدرتها على التنمية والتطوير.
- يوضح تصنيف التشريعات الرياضية طبيعة التنظيمات الرياضية وتبعيتها واختصاصاتها ومسؤولياتها.
- الحفاظ على طبيعة المؤسسات الرياضية كمؤسسات مستقلة لها تنظيم داخلى وطبيعة تقسيمات التشريعات الرياضية.
- يوضح تصنيف التشريعات الرياضية التبعية المحلية والدولية للمؤسسات الرياضية.
- يراعى التصنيف تسلسل الهرم التشريعى وعدم مخالفة التشريعات الأدنى التشريعات الأعلى.

التوصيات المرتبطة بأهمية تصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية

- تنظيم وضبط سلوك الأفراد والهيئات والمؤسسات العاملين والمستفيدين والمنتسبين للمنظومة الرياضية.
- تنظيم النشاط الرياضي بصورة تضمن إستمراره وتطويره من أجل الإستمرار والتميز.
- تحديد وتوضيح الحقوق والواجبات للأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.
- تحديد السلطات والمسؤوليات لكافة الأفراد والمؤسسات وكافة العاملين وأصحاب المصالح في المجال الرياضي.
- تنظيم وتوضيح العلاقات بين الأفراد والمؤسسات (الحكومية– الأهلية – النوعية ... وغيرها) وكافة العاملين في المنظومة الرياضية سواء على المستوي الدولي او المحلي.
- حماية كافة الأفراد والمؤسسات العاملين والمنتسبين للمنظومة الرياضية (لاعبين – إداريين – حكام – مدربين– جماهير – رعاة – أندية – شركات ... وغيرها).
- حل الصراعات والخلافات التى تحدث فى المجال الرياضي.
- زيادة جاذبية الممارسة والمشاهدة للأنشطة الرياضية فى الرياضات المختلفة.
- رفع قيمة الممارسة والمنافسة لزيادة جلب الرعاة والشركات للإستثمار فى الأنشطة والهيئات الرياضية المختلفة.
- ضمان تطبيق الشفافية والنزاهة واللعب النظيف في المجال الرياضي

التوصيات المرتبطة بالتصور المقترح لتصنيف التشريعات الرياضية وفقا للمتطلبات التشريعية المحلية والدولية:

اولا: التشريعات الرياضية وفقاً لنطاق التطبيق

- التشريعات الرياضية المحلية

- التشريعات الرياضية الإقليمية
- التشريعات الرياضية القارية
- التشريعات الرياضية الدولية
  - التشريعات الرياضية الدولية غير رسمية
  - التشريعات الرياضية الدولية الرسمية
- التشريعات الأولمبية

ثانيا: التشريعات الرياضية وفق لطبيعة التنظيم

- التشريعات الخاصة بالرياضات
- التشريعات الخاصة بالتنظيمات الرياضية
- التشريعات الخاصة بالأحداث الرياضية
- التشريعات الخاصة بالمنازعات الرياضية
- التشريعات الخاصة بالجرائم فى المجال الرياضى

ثالثا: التشريعات الرياضية وفقاً لنوع المنظمات الرياضية

- التشريعات الرياضية الحكومية
- التشريعات الرياضية الأهلية
- التشريعات الرياضية النوعية
- التشريعات الرياضية الخاصة
- التشريعات الرياضية المختلطة<

رابعا: التشريعات الرياضية وفقاً لمستوى الممارسة

- التشريعات الرياضية للهواة
- التشريعات الرياضية للمحترفين.

خامسا: أنواع التشريعات وفقاً لنشأتها

- التشريعات الرياضية الداخلية
- التشريعات الرياضية الخارجية

سادسا: التشريعات الرياضية وفقا للهدف منها

- التشريعات الرياضية التربوية
- التشريعات الرياضية التنموية
- التشريعات الرياضية الخدمية
- التشريعات الرياضية التجارية

المراجع العلمية:

اولا: المراجع العربية:

١- أحمد ادم أحمد، هدى عبدالرحيم عمارة: أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، بحث علمى منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية البدنية والرياضة، ٢٠١٤م.

٢- أحمد فتحى سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- بهاء سيد محمود وآخرون: الاتجاهات الحديثة لصناعة قانون الرياضة، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م.

٤- عمر السيد مؤمن: النظرية العامة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م

٥- فاطّـمة فيلالـى: الاجرام الرياضـي في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور موالي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦م.

٦- كمال درويش واخرون: النظم الرياضية والبنية التشريعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢م.

٧- محمد ابراهيم مغاورى: السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٨م.

٨- محمد ابراهيم مغاورى : تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والإحتراف فى إطار الجودة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٣م

٩- نبيه العلقامى: التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

١٠- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stakeout power at the local level ,Journal des Scion's et techniques des activities physiques et sportive, Vol.١٠,No.٢٠ , Grenoble , France , ٢٠٠٥ .